

المادة: قضايا بحثية

اعداد: الطالب: سطاتم شديد القثامي
الرقم الجامعي: ٢٤٢٠٠٠٨١١
أستاذ المادة: د. هبة القصبي

الموضوع: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور



الأسبوع: الخامس: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور

Task No. ٦

الطالب: سطوم شديد القثامي



قام الباحث باختيار بحث بعنوان " تحليل أثر التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي (دراسة ميدانية)" وهو بحث مقبول للنشر في مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية، المجلد (٣)، العدد (٤)، ٢٠٢٣، السويس – مصر، كلية التجارة، من إعداد: محمد أحمد عبد الغنى. يتكون البحث من ٦٢ صفحة، ومنشور في الصفحات (١١٤-١٧٤).

Chapter

01

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي معمق، انطلاقاً من فرضية أن قوة أي نموذج سببي في الدراسات المالية والمصرفية لا تُقاس فقط بصلابة نتائجه الإحصائية، وإنما أيضاً بعمق تأصيله النظري، واتساقه البنيوي بين المشكلة البحثية والفجوة المعرفية والفرضيات والمنهج المتبع في الدراسة. وفي هذا السياق، يسعى البحث الحالي إلى ربط التكنولوجيا المالية بالأداء المالي للبنوك العاملة في مصر، من خلال إطار نظري وتطبيقي يوضح كيف يمكن لهذه التكنولوجيا أن تسهم في تعزيز الكفاءة المالية، وتحقيق الاستقرار، ودعم ثقة أصحاب المصالح وبناءً على ذلك، يتناول الباحث في هذا العمل دراسة نقدية بحثية لمكونات هذا البحث، والمتمثلة في النقاط التالية :

تحليل العنوان

المكونات المفاهيمية

المتغير المستقل: التكنولوجيا المالية.

المتغير التابع: الأداء المالي للبنوك.

البنوك العاملة في مصر: الإطار التطبيقي

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي معمق، انطلاقاً من فرضية أن قوة أي نموذج سببي في دراسات الإدارة لا تُقاس فقط بصلابة نتائجه الإحصائية، ولكن أيضاً بعمق تأصيله النظري، واتساقه البنيوي بين المشكلة البحثية والفجوة المعرفية والفرضيات والمنهج المتبع في الدراسة.

وبناءً على ذلك، يتناول الباحث في هذا العمل دراسة نقدية بحثية لمكونات هذا البحث، والمتمثلة في النقاط التالية :

عنوان البحث

" تحليل أثر التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي (دراسة ميدانية)" يعتبر عنوان البحث من الموضوعات الإدارية الحديثة في مجال الإدارة التنظيمية، حيث يربط بين مفهومين معاصرين هما: التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي، وهما من المفاهيم التي برزت بقوة في الدراسات التنظيمية الحديثة. ومن خلالهما يمكن للمنظمات مواجهة التحديات التنافسية التي تواجهها، إذ يُمكن التحول الرقمي المنظمات من التكيف مع المتغيرات البيئية، بينما تُسهم فاعلية الأداء التنظيمي في تعزيز قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بكفاءة ومرونة، بما يضمن استقرارها وتطورها.

وقد تضمّن البحث عدة مستويات متدرجة في صياغة العنوان:

استخدام كلمة "أثر" لتوضيح مستوى العلاقة السببية.

استخدام عبارة "على" لتوضيح اتجاه التأثير.

إضافة "دراسة ميدانية" لتوضيح المستوى التطبيقي.

هذا الأسلوب في صياغة العنوان يعكس نموذجاً سببياً تطبيقياً يربط بين التحول الرقمي كمتغير مستقل وفاعلية الأداء التنظيمي كمتغير تابع، في إطار دراسة ميدانية تستهدف الواقع العملي

ملخص البحث (ص ٢)

يتضمن ملخص البحث العناصر الأساسية لأي دراسة علمية، حيث أوضح الباحث أن الهدف هو تحليل أثر التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي في قطاع البنوك المصرية من خلال دراسة ميدانية بمحافظة السويس. اعتمد المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة بلغت ٣٦٠ مستجيباً، مع توضيح عدد الاستبانات الموزعة والمستوفاة ونسبة الاستجابة المقبولة للتحليل الإحصائي، إضافة إلى النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار الفرضيات. أبرز النتائج أظهرت وجود تأثير دال إحصائياً للتحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي، وعدم وجود فروق جوهرية بين أفراد العينة وفقاً للجنس أو العمر أو المؤهل العلمي، بينما ظهرت فروق مرتبطة بسنوات الخبرة. أما التوصيات فقد ركزت على ضرورة تبني البنوك المصرية استراتيجية واضحة للتحول الرقمي، بما يسرّع الانتقال نحو مجتمع رقمي ويعزز تنمية المهارات الرقمية للعاملين لتقليص الفجوة بين القدرات الحالية والمتطلبات المستقبلية.

مقدمة الدراسة (ص ٣)

تربط المقدمة بين مفهوم التحول الرقمي ومفهوم فاعلية الأداء التنظيمي، الذي يشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بكفاءة ومرونة، وهو مفهوم أصبح محورياً أساسياً في أدبيات الإدارة الاستراتيجية الحديثة. هذا الربط بين المتغيرات الرئيسية للدراسة أعطى المقدمة متانة في الصياغة وتسلسلاً منطقياً في الانتقال بين عناصر البحث.

الملاحظات النقدية على المقدمة:

لم تتضمن المقدمة تحليلاً نقدياً كافياً للدراسات السابقة، مما يُظهر قصوراً نسبياً في تناول مشكلة البحث بشكل قوي ومتكامل. لم يتم إبراز الفجوة البحثية بشكل واضح، وهي عنصر مهم لتبرير الحاجة إلى الدراسة الحالية. اكتفت المقدمة بالإشارة إلى أهمية التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي دون التوسع في عرض الخلفية النظرية التي تؤسس للعلاقة بينهما.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية (ص ٣):

اعتمد الباحث على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحول الرقمي وعلاقته بفاعلية الأداء التنظيمي، وقد غطت هذه الدراسات جوانب متعددة، هذا العدد الكبير والمتنوع من الدراسات السابقة أكسب الدراسة الحالية نوعاً من التنوع والثراء، خاصة أن أغلب هذه الدراسات منشورة في مجالات علمية دولية وتتميز بحداثتها النسبية.

ملاحظات على تناول الدراسات السابقة:

اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التجميعي في عرض الدراسات السابقة دون تقديم تحليل نقدي معمق. لم يتم بتصنيف الدراسات السابقة وفق محاور تحليلية واضحة (مثل: البنية التحتية الرقمية، الموارد البشرية، الأداء المؤسسي). لم يتناول الاختلافات المنهجية بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحول الرقمي. أشار الباحث إلى الفجوة البحثية، لكنه لم يعرضها بأسلوب تحليلي يوضح ما توصلت إليه الدراسات السابقة وما لم تتوصل إليه بشكل دقيق.

فجوة البحث:

مثل الفجوة البحثية في أن معظم الدراسات السابقة ركزت على التحول الرقمي في سياقات عامة أو في قطاعات مختلفة، بينما لم تُعطِ اهتماماً كافياً لدراسة أثر التحول الرقمي بشكل مباشر على فاعلية الأداء التنظيمي في قطاع البنوك المصرية. ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة من خلال دراسة ميدانية تستند إلى بيانات واقعية من العاملين في البنوك، بما يعزز فهم العلاقة السببية بين التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي في السياق المحلي

مشكلة البحث وتساؤلات البحث (ص ١٦):

يُشير الباحث إلى أن مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في محاولة تفسير كيفية تأثير التحول الرقمي على قدرة البنوك المصرية على تحقيق فاعلية الأداء التنظيمي، وذلك من خلال دراسة ميدانية تستند إلى آراء العاملين في القطاع المصرفي. ومن هذه المشكلة تفرعت مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى الإجابة عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

يُقيم مشكلة البحث:

تتميز مشكلة البحث بوضوح المتغيرات وارتباطها بالإطار النظري، كما أنها مرتبطة ارتباطاً قوياً بالجانب التطبيقي للدراسة.

تُعد مشكلة البحث الركيزة البنيوية التي يتأسس عليها النموذج النظري، الفرضيات، المنهج، والتحليل الإحصائي.

كان من الأفضل أن تُبنى مشكلة البحث على مراجعة منهجية دقيقة للدراسات السابقة، مع توثيق النقص الذي اعترى تلك الدراسات. فمثلاً، إذا كانت الدراسات السابقة قد تناولت العلاقة بين متغيرين فقط (مثل: التحول الرقمي والأداء التنظيمي)، فإن قيام الباحث بدمج أبعاد متعددة للتحول الرقمي وربطها مباشرة بفاعلية الأداء التنظيمي يمثل فجوة بحثية حقيقية يسعى البحث الحالي إلى سدها. بدون إبراز هذه الفجوة بشكل تحليلي، تصبح الدراسة أقرب إلى الوصفية منها إلى التحليلية.

الدراسة (ص ١٥)

ن تتصف أهداف البحث بمجموعة من السمات حتى تكتسب الطابع التطبيقي، وهذه السمات هي: الوضوح الإجرائي، القابلية للقياس، الاشتقاق المباشر من مشكلة البحث، بباط المباشر بالفرضيات.

جعة الأهداف التي ذكرها الباحث وتطبيقها على الدراسة الحالية، نجد أنها تتضمن ثلاثة أهداف رئيسية.

الأهداف:

تتميز هذه الأهداف بالوضوح والارتباط المباشر بمتغيرات البحث، كما أنها قابلة للاختبار الإحصائي، مما يجعلها متسقة مع مشكلة الدراسة. يغلب عليها الطابع الكمي، إذ ركزت على قياس العلاقات والفروق، لكنها تحتاج إلى إضافة هدف نوعي يساعد في تفسير النتائج وربطها بالسياق العملي، مثل: استكشاف التحديات التي تواجه البنوك المصرية في تطبيق التحول الرقمي، واقتراح آليات لتعزيز فاعلية الأداء التنظيمي.

ت البحث وتربطها (ص ١٧)

باحث نموذج البحثي على ثلاثة متغيرات رئيسية:

المستقل: التحول الرقمي

التابع: فاعلية الأداء التنظيمي.

رات الديموغرافية (كعوامل تفسيرية إضافية).

نموذج:

تضمن أكثر من متغير مستقل وتابع يعكس قوة البناء النظري للدراسة، حيث إن استخدام المتغيرات الديموغرافية كعوامل تفسيرية يضيف عمقاً تحليلياً. يبرز النموذج العلاقة السببية بين التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي، وهو ما يتسق مع أهداف الدراسة.

كان من الأفضل إضافة متغير وسيط (مثل الثقافة التنظيمية الرقمية أو القيادة الرقمية) لتعزيز النموذج وإبراز آليات التأثير بشكل أوضح، مما يمنح الدراسة بعداً تفسيرياً أعمق

مشكلة البحث وتساؤلات البحث (ص ١٦):

أشار الباحث إلى أن مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في محاولة تفسير كيفية تأثير التحول الرقمي على قدرة البنوك المصرية على تحقيق فاعلية الأداء التنظيمي، وذلك من خلال دراسة ميدانية تستند إلى آراء العاملين في القطاع المصرفي. ومن هذه المشكلة تفرعت مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى الإجابة عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة. تساؤلات البحث:

ما هي أبعاد التحول الرقمي في قطاع البنوك المصرية؟

ما طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي؟

هل يختلف مستوى تطبيق التحول الرقمي في قطاع البنوك باختلاف المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

هل يختلف مستوى فاعلية الأداء التنظيمي في قطاع البنوك باختلاف المتغيرات الديموغرافية؟

تقييم مشكلة البحث:

تتميز مشكلة البحث بوضوح المتغيرات وارتباطها بالإطار النظري، كما أنها مرتبطة ارتباطاً قوياً بالجانب التطبيقي للدراسة.

تعد مشكلة البحث الركيزة البنيوية التي يتأسس عليها النموذج النظري، الفرضيات، المنهج، والتحليل الإحصائي.

كان من الأفضل أن تُبنى مشكلة البحث على مراجعة منهجية دقيقة للدراسات السابقة، مع توثيق النقص الذي اعترى تلك الدراسات. فمثلاً، إذا كانت الدراسات السابقة قد تناولت العلاقة بين متغيرين فقط (مثل:

التحول الرقمي والأداء التنظيمي)، فإن قيام الباحث بدمج أبعاد متعددة للتحول الرقمي وربطها مباشرة بفاعلية الأداء التنظيمي يمثل فجوة بحثية حقيقية يسعى البحث الحالي إلى سدها.

بدون إبراز هذه الفجوة بشكل تحليلي، تصبح الدراسة أقرب إلى الوصفية منها إلى التحليلية.

أهداف الدراسة (ص ١٥)

يجب أن تتصف أهداف البحث بمجموعة من السمات حتى تكتسب الطابع التطبيقي، وهذه السمات هي: الوضوح الإجرائي، القابلية للقياس، الاشتقاق المباشر من مشكلة البحث، والارتباط المباشر بالفرضيات.

وبمراجعة الأهداف التي ذكرها الباحث وتطبيقها على الدراسة الحالية، نجد أنها تتضمن ثلاثة أهداف رئيسية:

الهدف الأول: اختبار أثر أبعاد التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي، وهو ترجمة مباشرة لمشكلة العلاقة غير المفسرة، حيث إنه قابل للقياس الإحصائي ويعكس العلاقة السببية، ويتسق بشكل كبير مع عنوان الدراسة.

الهدف الثاني: التعرف على مدى وجود اختلاف في مستوى التحول الرقمي باختلاف المتغيرات الديموغرافية (مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، وهو هدف تشخيصي يوضح الفروق بين فئات العينة.

الهدف الثالث: التعرف على مدى وجود اختلاف في مستوى فاعلية الأداء التنظيمي باختلاف المتغيرات الديموغرافية، وهو أيضاً هدف تشخيصي يساهم في تفسير النتائج بشكل أكثر عمقاً

تقييم الأهداف:

تتميز هذه الأهداف بالوضوح والارتباط المباشر بمتغيرات البحث، كما أنها قابلة للاختبار الإحصائي، مما يجعلها متسقة مع مشكلة الدراسة.

يغلب عليها الطابع الكمي، إذ ركزت على قياس العلاقات والفروق، لكنها تحتاج إلى إضافة هدف نوعي يساعد في تفسير النتائج وربطها بالسياق العملي، مثل: استكشاف التحديات التي تواجه البنوك المصرية

في تطبيق التحول الرقمي، واقتراح آليات لتعزيز فاعلية الأداء التنظيمي.

مخرجات البحث وترابطها (ص ١٧)

يحدد الباحث نموذج البحث على ثلاثة متغيرات رئيسية:

تغير المستقل: التحول الرقمي ويشير إلى قدرة المنظمة على استخدام التقنيات الرقمية الحديثة وتوظيفها في تطوير العمليات الإدارية والخدمات، بما يعزز الكفاءة والقدرة على مواجهة التحديات البيئية.

تغير التابع: فاعلية الأداء التنظيمي ويشير إلى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بكفاءة ومرونة، من خلال تحسين جودة الأداء، سرعة الاستجابة، والقدرة على التكيف مع بيئة العمل الديناميكية.

تغيرات الديموغرافية (كعوامل تفسيرية إضافية): مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والتي قد تؤثر على إدراك العاملين لمستوى التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي.

يتم النموذج:

تضمن أكثر من متغير مستقل وتابع يعكس قوة البناء النظري للدراسة، حيث إن استخدام المتغيرات الديموغرافية كعوامل تفسيرية يضيف عمقاً تحليلياً.

يبرز النموذج العلاقة السببية بين التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي، وهو ما يتسق مع أهداف الدراسة.

كان من الأفضل إضافة متغير وسيط (مثل الثقافة التنظيمية الرقمية أو القيادة الرقمية) لتعزيز النموذج وإبراز آليات التأثير بشكل أوضح، مما يمنح الدراسة بعداً تفسيرياً أعمق.

مخرجات البحث (ص ١٦):

مخرجات البحث هي صياغة اختبارية للمشكلة البحثية، يجب أن تكون قابلة للقياس إحصائياً، ومتوافقة مع أهداف البحث، ومشتقة من الإطار النظري أو من الدراسات السابقة. لذلك تُعد الفرضيات نقطة الاختبار الحقيقية لنموذج البحث.

حدد الباحث ثلاث فرضيات رئيسية:

فرضية الرئيسة الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

الفرضيات الفرعية:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لقيادة التحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لاستخدام التقنيات الرقمية على فاعلية الأداء التنظيمي.

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتغيير الهيكلي المرتبط بالتحول الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للابتكار الرقمي على فاعلية الأداء التنظيمي.

فرضية الرئيسة الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة حول مستوى التحول الرقمي وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

فرضية الرئيسة الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد العينة حول مستوى فاعلية الأداء التنظيمي وفقاً للمتغيرات الديموغرافية.

يتم الفرضيات:

تتميز الفرضيات بالوضوح والارتباط المباشر بمشكلة الدراسة، كما أنها قابلة للاختبار الإحصائي.

تتسق مع النموذج النظري للدراسة، حيث تربط بين التحول الرقمي كمتغير مستقل وفاعلية الأداء التنظيمي كمتغير تابع.

صياغة الفرضيات الفرعية لكل بُعد من أبعاد التحول الرقمي تعزز عمق التحليل وتزيد من قوة النتائج.

يغلب على الفرضيات الطابع الكمي، وكان من الممكن إضافة فرضية نوعية تستكشف كيفية إدراك العاملين للتحول الرقمي وتأثيره على ثقافة العمل التنظيمية، لتعزيز الجانب التفسيري.

الأهمية العلمية صيغت بشكل عام ولم تُبرز بوضوح الفجوة البحثية التي يسعى البحث إلى سدّها. لم يتم توضيح كيف يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة أو ما يضيفه من منظور جديد. كان من الأفضل إبراز مساهمة البحث في تطوير نموذج نظري أو إطار تحليلي يوضح العلاقة بين التحول الرقمي والأداء التنظيمي بشكل أعمق.

الأهمية العملية جاءت وصفية أكثر من كونها تحليلية، حيث لم تُبرز بشكل كافٍ التحديات التي تواجه البنوك في تطبيق التحول الرقمي. لم يتم تحديد آليات واضحة لكيفية الاستفادة من نتائج البحث في صياغة سياسات أو استراتيجيات عملية للبنوك. كان من الأفضل أن تتضمن الأهمية العملية توصيات أكثر تحديداً، مثل: تطوير برامج تدريبية للعاملين، تعزيز البنية التحتية الرقمية، أو وضع مؤشرات أداء لقياس التحول الرقمي.

نضح مما سبق ان الأهمية العلمية والعملية للبحث واضحة ومتماسكة، لكنها تحتاج إلى تعميق نقدي يبرز الفجوة البحثية بشكل أدق، ويوضح القيمة المضافة مقارنة بالدراسات السابقة، مع صياغة تطبيقات عملية أكثر تحديداً وقابلة للتنفيذ

مد الباحث على المنهج الوصفي التفسيري، مستخدماً المنهج الكمي، وذلك من خلال الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة. ويُعد هذا المنهج مناسباً لطبيعة دراسات الإدارية بشكل عام، حيث يسمح بوصف الظاهرة محل الدراسة (التحول الرقمي) وتحليل علاقاتها المختلفة مع فاعلية الأداء التنظيمي، وصولاً إلى استنتاجات قابلة للتطبيق وصائي.

اقتصرت العينة على العاملين في البنوك بمحافظة السويس، وكان من الأفضل توسيع نطاق العينة لتشمل قطاعات مصرفية أخرى لتعزيز تعميم النتائج. كان من الممكن تحسين نوعية العينة عبر إشراك القيادات الإدارية العليا، وذلك باستخدام المقابلات النوعية كأداة مساندة للاستبانة، مما يعزز مصداقية النتائج ويضفي تفسيرياً أعمق.

الاعتماد الكلي على المنهج الكمي قد يُظهر قصوراً في تفسير بعض النتائج، لذا كان من الأفضل إدماج منهج نوعي (Mixed Methods) لتقديم رؤية أكثر شمولية

أساليب الإحصائية المستخدمة (ص ٢٤):

بأن تكون أدوات القياس في البحوث الإدارية موثوقة، وتتميز بالصدق والثبات، إضافة إلى ملاءمتها للمتغيرات التفاعلية. وفي هذه الدراسة، اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات البحث، وذلك بالاستناد إلى مقاييس معتمدة من الدراسات السابقة. مقياس ليكرت يسمح بالتحليل الكمي، ويُسهّل تحويل المتغيرات إلى بيانات قابلة للاختبار الإحصائي. كما استخدم الباحث منجّة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، وهي من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تُستخدم لاختبار العلاقات بين المتغيرات الكامنة في النماذج المعقدة.

يتم الأساليب الإحصائية:

ملاحظات النقدية:

غياب مراجعة الخبراء لتأكيد الصدق الظاهري للأداة يُعد نقطة ضعف.

احتمال وجود تداخل بين بعض أبعاد التحول الرقمي قد يقلل من الصدق البنوي للنموذج.

لم يتم اختبار الثبات الزمني للمتغيرات، وهو ما قد يؤثر على موثوقية النتائج على المدى الطويل.

كان من الأفضل تعزيز المنهج الكمي بمقابلات نوعية لدعم النتائج وتفسيرها بشكل أعمق

يتمتع وعينة البحث (ص ٢١):

مجتمع البحث

ملاحظات النقدية:

الاقتصار على محافظة واحدة (السويس) يحد من إمكانية تعميم النتائج على جميع البنوك المصرية، إذ تختلف طبيعة البنوك في المحافظات الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية.

لم يتمكن الباحث من الحصول على بيانات من بعض البنوك (مثل البنك الأهلي الكويتي وبنك أبوظبي التجاري)، مما قد يؤثر على شمولية المجتمع المدروس.

كان من الأفضل توسيع المجتمع ليشمل أكثر من محافظة أو أكثر من نوع من البنوك (محلية/دولية) لتعزيز قوة النتائج.

استخدام أسلوب العينة العشوائية يعزز من تمثيل المجتمع ويقلل من التحيز.
الاعتماد على معادلة إحصائية (ريتشارد جيجر) لتحديد حجم العينة (٣١٣ مفردة) يعكس منهجية علمية دقيقة.
توزيع عدد أكبر من الاستثمارات (٤٠٠) لضمان الحصول على حجم عينة فعلي مناسب (٣٦٠) يُظهر حرص الباحث على رفع درجة التمثيل.

الملاحظات النقدية:

اقتصرت العينة على العاملين بالبنوك دون إشراك القيادات الإدارية العليا أو متخذي القرار، مما يقلل من عمق التحليل ويجعل النتائج أقرب إلى وجهة نظر الموظفين فقط.
لم يتم التنويع في أدوات جمع البيانات، إذ اقتصر الباحث على الاستبانة، وكان من الممكن تعزيز النتائج بمقابلات نوعية أو مجموعات تركيز.

رغم أن حجم العينة مناسب إحصائياً، إلا أن اقتصرها على محافظة السويس يحد من إمكانية تعميم النتائج على المستوى القومي.
يتضح مما سبق أن مجتمع وعينة البحث تم اختيارهما بشكل منهجي، لكن يغلب عليهما الطابع المحدود جغرافياً ووظيفياً. كان من الأفضل توسيع نطاق المجتمع ليشمل أكثر من محافظة، وإثراء العينة بإشراك مستويات إدارية مختلفة، مع تنويع أدوات جمع البيانات، وذلك لتعزيز المصداقية والقدرة على التعميم.

النتائج و التوصيات (ص ٥٢)

أولاً: النتائج

الملاحظات النقدية:

النتائج ركزت بشكل كبير على النسب المئوية للتفسير دون تقديم تحليل نوعي يوضح لماذا كان التغيير الهيكلي الأكثر تأثيراً.
لم يتم التوسع في تفسير غياب الفروق وفقاً للجنس والعمر، وكان من الممكن ربط ذلك بالثقافة التنظيمية أو طبيعة العمل في البنوك.
هناك اعتماد كبير على التحليل الكمي، بينما غاب الجانب التفسيري الذي يربط النتائج بالسياق العملي للبنوك المصرية.
لم يتم اختبار متغيرات وسيطة أو معدلة (مثل الثقافة التنظيمية الرقمية أو رضا العملاء) التي قد تعطي عمقاً أكبر للنتائج.

ثانياً: التوصيات الملاحظات النقدية:

التوصيات جاءت عامة ولم تحدد آليات تنفيذ واضحة (مثل برامج تدريبية، سياسات تحفيزية، أو مؤشرات أداء لقياس التحول الرقمي).
لم يتم التطرق إلى التحديات المحتملة التي قد تواجه البنوك في تطبيق هذه التوصيات (مثل مقاومة التغيير أو ضعف المهارات الرقمية لدى العاملين).

غابت التوصيات المتعلقة بالجانب البشري، مثل تعزيز ثقافة رقمية داخل البنوك أو تطوير مهارات الموظفين لمواكبة التحول الرقمي.
كان من الأفضل أن تتضمن التوصيات خطة زمنية أو مراحل تنفيذية لتطبيق التحول الرقمي بشكل تدريجي ومستدام.
يتضح مما سبق أن النتائج والتوصيات متسقة مع أهداف البحث وتدعم الفرضيات النظرية، لكنها يغلب عليها الطابع الكمي والوصف العام. كان من الأفضل تعزيزها بتحليل نوعي يفسر النتائج بشكل أعمق، مع توصيات أكثر تحديداً وقابلة للتنفيذ، تراعي التحديات الواقعية التي تواجه البنوك المصرية في رحلتها نحو التحول الرقمي



Thank You